وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي
قسم العلوم السياسية، رقم الهاتف : 032-56-31-38
Site : http://www.univ-oeb.dz/fdsp/ Email : politicaldeprtoeb@gmail.com

أستاذ المادة: د. عبد الرحمان فريجة
Abderrahmane.fridja@univ-oeb.dz

محاضرات مقياس:
حوكمة وتنمية

المحاضرة الثانية:

ـــ تطور مضامين مفهوم التنمية: سياق تاريخي ـــ

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية
تخصص: سياسات عامة السداسي الأول
للسنة الجامعية (2025/2024)

مقدمة:

لقد شهد مفهوم التنمية تغييرات كبيرة على مدى نصف القرن الماضي، وقد قام العديد من الباحثين والممارسين بتعريف هذا المفهوم بشكل مختلف بناء على فلسفتهم وهدفهم وسياقهم وزمنهم. والهدف من هذه المحاضرة هو استكشاف تطور مفهوم التنمية ومضامينها من البعد الاقتصادي إلى البعد الشامل، من خلال تحليل المحطات التاريخية التي ساهمت في هذا التحول، بتقديم دليل زمني وتحليلي لكيفية تغير الرؤى والأفكار حول التنمية على مر المراحل الرئيسية في هذا التطور، وكيفية تأثيرها على الفهم الحالي لمفهوم التنمية، مما يساعد في فهم الأسباب والدوافع وراء هذا التحول الفكري المهم. ويمكن تتبع تطور مفهوم التنمية من البعد الاقتصادي إلى البعد الشامل عبر عدة محطات تاريخية رئيسية:

أولا- الخمسينيات والستينيات: التنمية والنمو الاقتصادي

مفهوم "التنمية" الذي يعود أصل استخدامه إلى القرن التاسع عشر في العديد من المجالات بما في ذلك العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والعلوم الفيزيائية قد ظهر بشكل ملفت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ليرتبط بعد هذه الفترة في مراحل متعاقبة بالعديد من التخصصات ويأخذ مفهوما متعدد الابعاد مثل التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة (Adams, 2006)، والتنمية كحرية (Sen, 1999)، لكونه مفهوم غير مستقر ومتغير كما تم

وصفه في الادبيات الحديثة من الباحثين أمثال "مارك إيدلمان" و "أنجيليك هاوجيرود" (Marc Edelman and Angelique Haugerud)، ديلان هيراث (Dilan Herath)، جيريمي ريميني (Jeremy Remenyi)، سانت آنا (M. Sant'Ana)،و آخرون.

حسب **جوناثان هاريس** (Jonathan M. Harris) ظهرت فكرة "التنمية" في النصف الثاني من القرن العشرين وقد تم تفسيرها تقليديا على أنها **"نمو اقتصادي"**، يتم قياسه من خلال دخل الفرد والنمو السنوي المتوسط في الدخل القومي. وفي نفس السياق يؤكد **تشارلز غور** (Charles Gore) أن التركيز الاقتصادي للتنمية في الخمسينيات والستينيات كان قائم على رؤية لتحرير الناس من خلال التحول الهيكلي، وكانت هذه الفهم "المعتمد على النمو" للتنمية، وفقًا **"لسانت آنا" (Sant'Ana)**، مبنية على فكرة أن نمو الاقتصاد سيفيد المجتمع ككل، إما من خلال تأثيرات "التسرب" المدفوعة بالسوق، أو من خلال سياسات اجتماعية مدفوعة من الدولة.

بمعنى آخر، أن السوق، بآليات العرض والطلب، سيقوم بتوزيع ثمار النمو الاقتصادي على مختلف القطاعات والأفراد، ولكن كما يشير الباحثون هذا التوزيع ليس بالضرورة عادلا أو متساويا فغالبا ما تستفيد فئة معينة من المجتمع بشكل أكبر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. (في السياق المقدم هنا، يشير مصطلح "التسرب" إلى فكرة أن فوائد النمو الاقتصادي لا تصل بشكل عادل ومتساو إلى جميع أفراد المجتمع، خاصة الفئات الفقيرة والمحرومة).

في هذه الفترة (الخمسينيات والستينيات)، التركيز الأساسي على النمو الاقتصادي، كما ورد أيضا في أهم أعمال "جوزيف ستيغليز" (Joseph E. Stiglitz) الذي ناقش في مضمون كتابه (Globalization and Its Discontents) أن التركيز التقليدي على النمو الاقتصادي، القائم على النهج القائم الذي يستند إلى النظرية القائلة بان زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات رئيسية للتنمية ستؤدي تلقائيا إلى تحسين مستويات المعيشة، هي محدود، حيث لا يعكس بالضرورة تحسين مستويات المعيشة أو الرفاهية الاجتماعية ليشمل جوانب أوسع. وهو نهج لا يعطي اعتبار كبير لتطور عوامل أخرى، مثل عدم المساواة، والفقر، والرفاه الاجتماعي وقد جادل العديد من الباحثين والمنظمات الدولية بأن المفهوم الاقتصادي للتنمية لا يحدد المعنى الحقيقي للتنمية لأنه يفشل في مراعاة القدرات الجسدية والظروف الفردية.

ثانيا: السبعينيات، التحول من النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي إلى الاحتياجات الأساسية:

سلط الضوء كل بول ستريتن، شهيد جاويد بركي، محبوب الحق، نورمان هيكس، فرانسيس ستيوارت. (Paul Streeten, shahid javed Burki, Mahbub UL Haq, Norman Hicks, Frances Stewart) في السبعينيات، على تحول التركيز في التنمية من النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي إلى "الاحتياجات الأساسية" حيث تمت الإشارة للمكونات المركزية لنهج الاحتياجات الأساسية التي تشمل التعليم، والتغذية، والصحة، والصرف الصحي،

والتوظيف للفقراء، وقد تميز هذا التركيز الجديد في التنمية بانخفاض الاهتمام النسبي بالمؤشرات الاقتصادية، وبداية الاهتمام والتركيز على جودة الحياة الإنسانية والحفاظ على البيئة الطبيعية.

وهي الخطوات الأولى لنهج جديد حفز فيما بعد على "إنشاء مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يستخدم مقاييس الصحة والتعليم جنبا إلى جنب مع الناتج المحلي الإجمالي" لفحص تقدم التنمية، وهي أولى الاهتمامات نحو إعادة تعريف الهدف الكامل من التنمية ليهتم بتحقيق احتياجات الإنسان ورفاهيته (الغذاء، والمأوى، والملابس، والصحة، والتعليم) وبـ "إعادة التوزيع العادل مع النمو" أيضا (توزيع فوائد/ثروات التنمية بين الأفراد والمجموعات والمناطق).

وهكذا أصبح تحديد تنمية بلد ما عندما يتم تقليل حالة الفقر والبطالة وعدم المساواة بشكل ملحوظ. وأن البلد لا يمكنه أن يدعي أنه متطور عندما تتفاقم عوامل مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة، حتى لو تضاعف الدخل الفردي.

ثالثا- التحول نحو التكيف الهيكلي: أزمة الديون وتأثيرها على مفهوم التنمية في الثمانينيات

تميزت الثمانينيات بتحول دراماتيكي في تركيز التنمية، فقد نقلت أزمة الديون في الثمانينيات مركز الثقل في التفكير التنموي من هيئات الأمم المتحدة مثل معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة). وقد ركز مفهوم التنمية خلال هذه الفترة على "التكيف الهيكلي"، مع التأكيد على تحرير التجارة، وإزالة العجز الحكومي، وأسعار الصرف المبالغ فيها، بالإضافة إلى تفكيك المنظمات شبه الحكومية غير الفعالة وفي هذه الفترة، كان يُنظر إلى التكيف الهيكلي على أنه تصحيح للأخطاء التي ارتكبتها سياسات التنمية السابقة المتمركزة حول الحكومة، والتي أدت إلى تضخم البيروقراطيات، وميزانيات غير متوازنة، وديون مفرطة. وعلى الرغم، من تحفظ العديد من الباحثين والمنظمات وعن عدم رضاهم عن نهج التكيف الهيكلي، لكونه يتعارض مع مفهوم الاحتياجات الأساسية في التنمية، في نفس الوقت هناك من أكد على الإصلاحات الموجهة نحو السوق أدت إلى زيادة عدم المساواة والمعاناة للفقراء حتى مع تحسن الكفاءة الاقتصادية.

مسلطا الضوء على التحول الهيكلي كأحد أشكال التنمية، يعرف أ. توماس (2004) مفهوم التنمية بأنه تغيير هيكلي في المجتمع يتضمن تحولًا طويل الأمد في المجتمع. يُشار إلى هذا المفهوم للتنمية كعملية تغيير تاريخي نتيجة للتغيير طويل الأمد.

تقرير التنمية البشرية - 1990: نحو مفهوم تنمية مركزي للإنسان"

قدمت تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تفسيرا مختلفا لمفهوم التنمية بعد الاضطرابات العالمية المطالبة بمؤشرات أفضل للتنمية، حيث يركز التقرير على الرفاه

العام للناس، وفي هذا السياق، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990) التنمية بأنها: **"عملية توسيع خيارات الناس، وهذه الخيارات متاحة للأفراد الذين يمكنهم أن يعيشوا حياة طويلة وصحية، ويكتسبوا المعرفة، ويصلوا إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق"**. وعلى الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990) يعترف بأن الدخل هو مؤشر مهم للتنمية، إلا أنه ليس "هدفًا" في حد ذاته، حيث أصبح مفهوم التنمية في هذا التقرير يتجاوز توسيع الدخل والثروة، نحو التركيز على رفاهية الناس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990). وقد تغلبت هذه الفكرة عن التنمية كمفهوم "مركزي للإنسان" على قيود مفهوم التنمية القائم على النمو الاقتصادي الذي كان يرى الدخل كـ "هدف" في حد ذاته بدلاً من أن يكون "وسيلة" لتحقيق "هدف".

برز هذه التحول في المفهوم مع اسهامات أمارتيا سن وتقديمه نهج القدرات، حيث ركز على توسيع خيارات الأفراد وقدراتهم كهدف أساسي للتنمية، وليس فقط زيادة الثروة الاقتصادية، يعكس هذا النهج تحولًا كبيرًا نحو الاهتمام بالحرية الفردية والفرص المتاحة للناس. ففي كتابه "Development as Freedom" "تناول أمارتيا سن مفهوم التنمية من منظور جديد يربط بين التنمية الاقتصادية والحرية الفردية، وأهم ما جاء في مؤلفه: بشكل عام، "تعتبر تصورات أمارتيا سن خاصة في مؤلفه "Development as Freedom" دعوة لإعادة التفكير في مفهوم التنمية، حيث يربط بين الحرية الاقتصادية والاجتماعية كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والشامل".

"تحول مفهوم التنمية منذ عام 2000: من النمو الاقتصادي إلى المفهوم الشامل للتنمية البشرية"

حسب عدد من الباحثين والخبراء في هذا المجال على سبيل المثال: فوكودا-بار (S Fukuda-Parr)، أ. توماس (Thomas, A.)، م.ب. تودارو (Todaro, M.P.) منذ 2000، كانت التنمية تعتبر عالميا متعددة الأبعاد من حيث التصور والواقع إن التحول في الخطاب من التصور الاقتصادي إلى مؤشرات التنمية البشرية تطلب أكثر بكثير من مجرد إعادة تسمية رسمية للمفهوم ، فقد أكد سانت آنا أن مسائل مثل تمكين المرأة (لتشجيع مشاركة النساء ومجموعات الأقليات في الحياة الاقتصادية والسياسية والمهنية، خاصة في الدول النامية)، وحماية البيئة الطبيعية، والقضاء على الفقر هيمنت على النقاش الدولي حول التنمية ومفهومها؛ كما شهدت هذه الفترة التزامًا عالميًا لتحسين جودة حياة الناس من خلال أهداف التنمية الألفية (MDGs)، التي أصبحت مؤشرا للتنمية في العديد من الدول النامية.

تحديد الأمم المتحدة أهدافا متعددة الأبعاد للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز المساواة. يعكس الاعتراف بأن التنمية يجب أن تكون شاملة ومتكاملة وهذه هي الأهداف التي أصبح يرتبط بها مفهوم التنمية.

تم النقاش حول التنمية المستدامة منذ عام 2000 من خلال اعتماد أهداف التنمية الألفية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. بعد ذلك، وسعت قمة العالم حول التنمية المستدامة في عام 2002 التعريف

القياسي (تعريف لجنة بروندتلاند) ليشمل الأركان الثلاثة الشائعة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد تناولت قمة العالم هذه القيود المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإطار البيئي، خاصة في البلدان النامية، التي يعمل ضمنها المفهوم، كما أنشأت منصة مشتركة لتطوير وتعزيز أركان التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة) بهدف جعلها تعزز بعضها البعض على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية (إعلان جوهانسبرغ، 2002).

الشكل رقم (01): التطور التاريخي لمضامين ومفهوم التنمية في الفترة ما بين 1950-2000

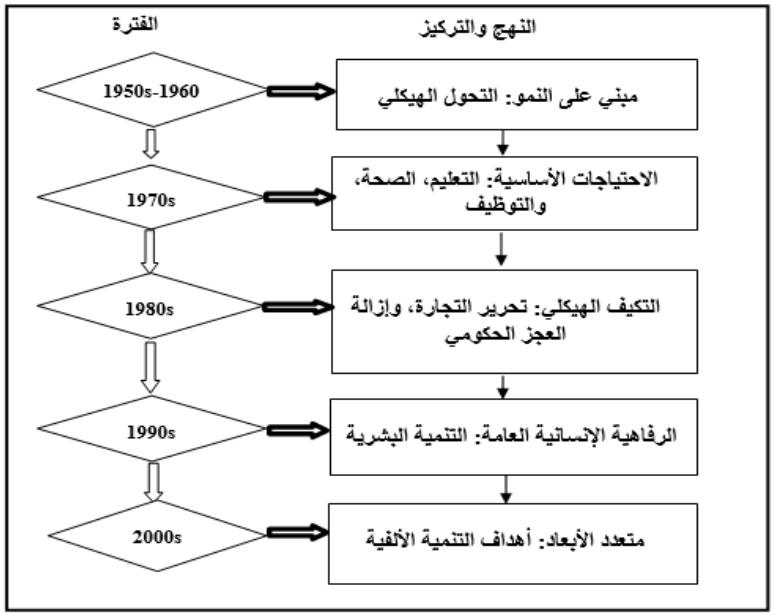

وفي عام 2015، تم اعتماد أجندة 2030 للتنمية المستدامة، مع 17 هدفًا تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل شامل. هذه الأهداف تؤكد على ضرورة تحقيق التنمية بطريقة متوازنة ومستدامة (United Nations, 2015).

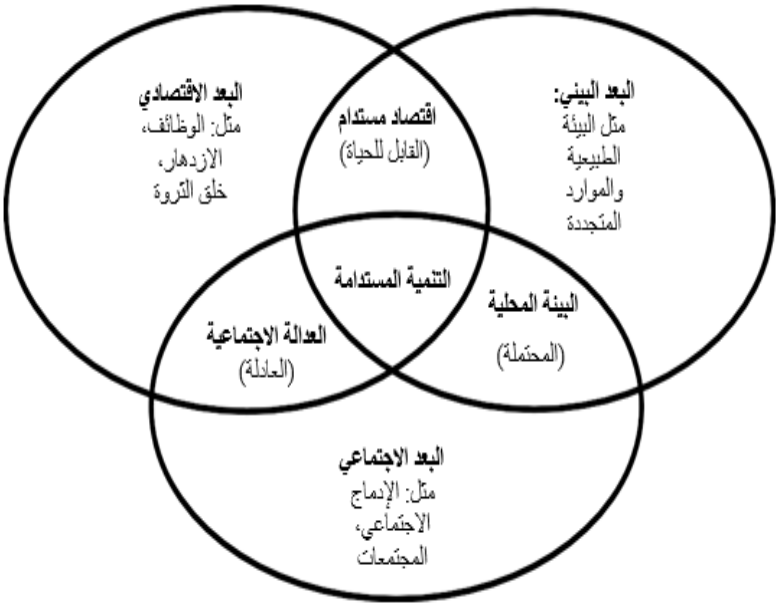

التنمية المستدامة تشمل جميع أنواع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحمي وتعزز البيئة الطبيعية وتضمن العدالة الاجتماعية. تسعى التنمية المستدامة، بالتالي، إلى حل النزاع بين "الأهداف المتنافسة المختلفة، وتنطوي على السعي المتزامن لتحقيق الازدهار الاقتصادي، وجودة البيئة والعدالة الاجتماعية، والتي يُشار إليها شهيرًا بالأبعاد الثلاثة، مع كون المتجه الناتج هو التكنولوجيا"، قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تفسيرًا تقنيًا للتنمية المستدامة من خلال تعريف المفهوم كعملية تنموية تضمن تعظيم رفاهية الإنسان للأجيال الحالية دون التسبب في تراجع رفاهية الأجيال المستقبلية. يبرز هذا التعريف الطبيعة متعددة الأبعاد للتنمية ويؤكد على أهمية الاحتفاظ بمستوى معين من السيطرة للاستجابة للصدمات المستقبلية، حتى عندما لا يمكن تحديد احتمالاتها، ومدى تأثيراتها وموقعها بدقة.

الشكل (02): هرم تقدم وتطور مفهوم التنمية

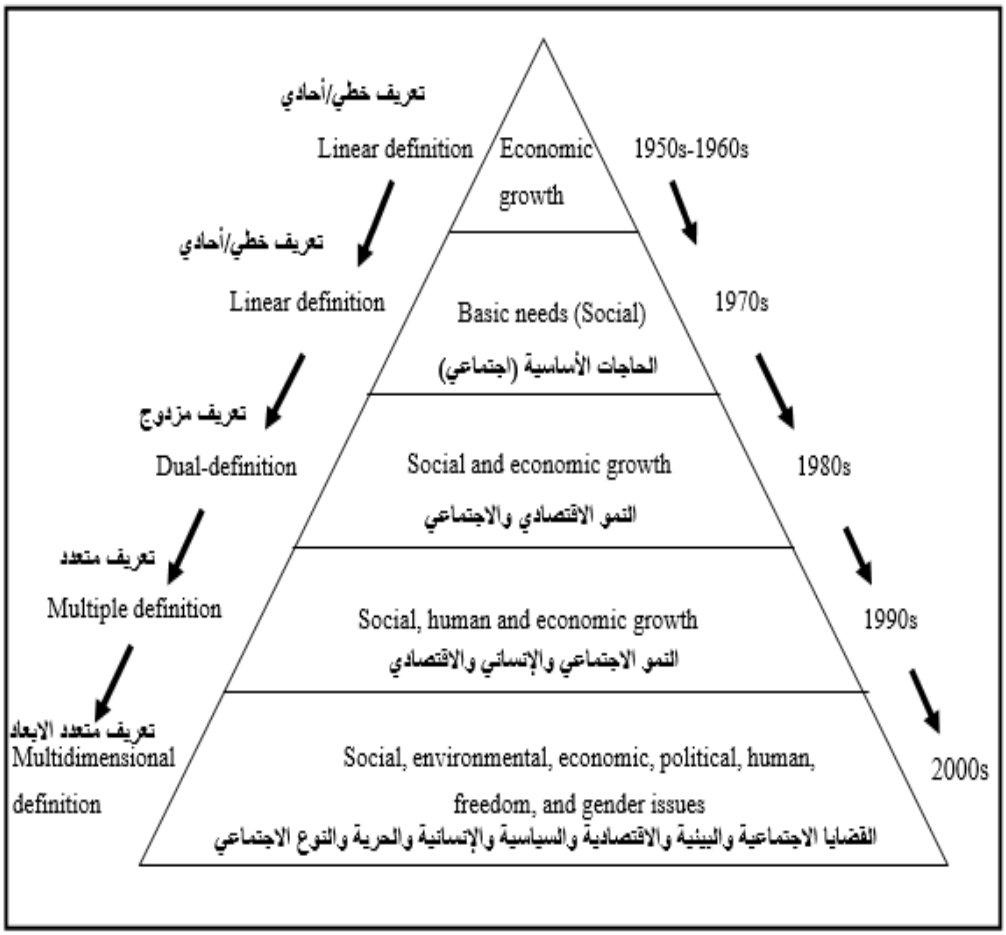

هذا التحول والتغير الذي يميز مفهوم التنمية من مرحلة أخرى خلق القليل من الاتفاق حول ما يشكل التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990)، حيث إن المفهوم كان محل جدل كبير سواء من الناحية المفاهيمية النظرية، لقد أدت التعقيدات والغموض الكامنين في هذا المفهوم إلى تقديم العديد من الباحثين لتفسيرات مختلفة بناءً على فلسفاتهم ومواقعهم الجغرافية. ستبرز المحاضرة القادمة النقاشات المتباينة حول التصورات النظرية المتعلقة بالتنمية التي قدمها مؤلفون وباحثون ومؤسسات دولية وإقليمية.

في الختام:

إن التطور التاريخي والعوامل الأساسية التي تُشكل مختلف توجهات التنمية على مدى الستين عامًا الماضية تعد حاسمة في تشكيل النقاش الحالي حول المفهوم والنظريات لشرح أنماط التنمية وعملياتها.

تناولت المحاضرة تطور مفهوم التنمية ومضامينها عبر الزمن، موضحة أنه أصبح مفهوم متعدد الأبعاد يصعب تطبيق تفسير موحد له في مناطق مختلفة، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ثلاثة عوامل رئيسية لفهم التنمية:

أولا-النسبية: يجب فهم التنمية في سياق محلي بدلا من اعتماد تفسير عام، حيث يختلف مفهوم التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية. في الدول المتقدمة، يرتبط المفهوم بالتحديث، بينما في الدول النامية، يعتبر وسيلة للتخفيف من الفقر.

ثانيا- التحديات التقنية والفلسفية: النقاشات حول مفهوم التنمية تتأثر بالفلسفات المختلفة للباحثين والممارسين. التركيز على بعد واحد من التنمية، مثل البعد الاقتصادي، لا يعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد للمفهوم، مما أدى إلى فشل العديد من مقاربات التنمية.

ثالثا- العملية: يجب فهم التنمية كعملية مستمرة وليست حالة نهائية، حيث تشمل أبعادا مختلفة من رفاهية الإنسان. يتطلب ذلك تقييمًا دقيقًا للنهج السابقة لفهم الوضع الحالي وتوجيه المستقبل.

تظهر النقاشات أن التنمية كانت تعتبر بعدية في الماضي، ولكنها أصبحت الآن متعددة الأبعاد تشمل جميع مجالات رفاهية الإنسان، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية. هذا التحول يعكس تطور الفهم حول كيفية تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاهية الإنسان. من المنظور الاجتماعي الاقتصادي، تعتبر التنمية حركة تصاعدية للنظام الاجتماعي تشمل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل التعليم والصحة. كما يشدد هيراث على أهمية الخصائص الثقافية والسياق المحلي في تفسير مفهوم التنمية، ويعتبرها عملية توسيع للحرية التي يتمتع بها الأفراد. حيث تشير الأدلة إلى أن مفهوم التنمية يتناول تخفيف الفقر من جانبين: مكافحة الفقر وتحليل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. وقد تم توسيع مفهوم التنمية ليشمل مجالات مثل خلق فرص العمل والمشاركة السياسية.

إن التطور التاريخي والعوامل الأساسية التي تشكل مختلف توجهات التنمية على مدى العقود الماضية، كانت حاسمة في تشكيل النقاش الحالي حول المفهوم والنظريات لشرح أنماط التنمية وعملياتها.